

دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية*

صلاح سعيد عبدالغني^{(1)،(2)}

(قُدِّم للنشر 1444/09/11هـ – وقَبِل 1444/12/18هـ)

المستخلص: للوقف أهمية كبيرة في تنمية المجتمعات؛ لذا تأتي أهمية البحث لمعرفة دور و وسائل تمكين الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البيانات الاقتصادية والإحصائية، باستخدام نموذج قياسي للعلاقة بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة موضع الدراسة بالسعودية للفترة (1994:2022)، وتم التقدير بنموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) للتحقق من وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي والتحقق من العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتعتبر المؤسسات الوقفية من ركائز الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهناك فرصة كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته، ليكون مساهماً رئيسياً في القطاع غير الهادف للربح، ليتوافق مع رؤية المملكة 2030م بزيادة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 0.3% لتزيد إلى 5%. وأوضح البحث أن للوقف آثار اقتصادية واجتماعية وإيجابية متعددة؛ حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي. كما اتضح وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن بينهم تكامل مشترك، ومن أهم التحديات التي تواجه المنشآت غير الربحية تأتي التدفقات المالية بنسبة 30.16%. ويوصي البحث بإصدار تشريعات تضمن الاستثمار الجيد في الوقف، واستقلالته المالية، وتطوير إدارته وتأهيل كوادره، تحت مظلة حوكمة الوقف.

الكلمات المفتاحية: الأوقاف، الاستثمار الوقفي، الناتج المحلي الإجمالي، صيغ التمويل الإسلامي، القطاع غير الربحي.

The role of endowments in increasing the gross domestic product in the Kingdom of Saudi Arabia*

Salah S. Abd El-Ghani^{(1),(2)}

(Received: April 02, 2023 – Accepted for publication: July 06, 2023)

Abstract:

The endowment has great importance in the development of societies. Therefore, research comes to identify the role of the endowment in increasing GDP, based on economic and statistical data. Using a standard model that shows the relationship between the dependent variable (GDP), and the independent variables under study in Saudi for the period (1994:2022). The standard model equation has been estimated by (ARDL) Model to verify the existence of a long-run equilibrium relationship between the independent variables and GDP and to verify this relationship by the error correction model (ECM). Endowment institutions are the pillars of economic and social life. There is a great opportunity for the endowment sector to regain its vital position and become a major contributor to the non-profit sector. As Saudi Vision 2030 aims to increase the contribution of this sector to GDP from 0.3% to 5%. The endowment has multiple positive economic and social effects, as there is a positive relationship in the short run between the collective, social, and personal service variables and GDP. Among the most important challenges facing non-profit sectors, financial flows at a rate of 30.16%. The research recommends the issuance of legislation that guarantees good investment in the endowment, its financial independence, the development of its management, and the qualification of its cadres, under the umbrella of endowment governance.

Keywords: Awqaf (endowments), Waqf Investment, GDP (gross domestic product), Islamic Finance Formulas, Non-Profit Sector).

* يشكر الباحث/ المؤلف صمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود لتمويلها هذا المشروع في عام 1444هـ منحة بحثية رقم (221411006).

*The author extend their appreciation to the Deanship of Scientific Research, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU), for funding this research work through Grant No. (221411006)

(1) Associate Professor of Economics - College of Business - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU)
(2) Associate Professor of Agricultural Economics - Institute of Agricultural and Biological Research - National Research Centre - Giza - Egypt.

(1) أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية الأعمال - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
(2) أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد - معهد البحوث الزراعية والبيولوجية - المركز القومي للبحوث - الجيزة - مصر

1- المقدمة

الإجمالي، وابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية هذا القطاع الحيوي من خلال المقاييس والبيانات الاقتصادية والإحصائية، حيث تعتبر المؤسسات الوقفية من بين ركائز الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما تقدمه من خدمات ومنافع كثيرة في مختلف المجالات، وهناك فرصة كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته الحيوية، وأن يصبح مساهماً رئيسياً في القطاع غير الهادف للربح، حيث تستهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030م فيما يخص مؤشر الناتج المحلي الإجمالي حول اقتصاد مُزدهر وغدٍ أفضل عن طريق تحقيق زيادة نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65%، زيادة نسبة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من حوالي 16% حالياً إلى 50% بحلول عام 2030. كما تستهدف رؤية المملكة 2030 زيادة نسبة المنشآت الصغيرة وكذلك المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 20% لتصل إلى 35%، وزيادة حصة الاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 3.8% إلى حوالي 5.7%، ورفع مساهمة القطاع غير الهادف للربح في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 0.3% لتصل إلى نحو 5%، من أجل زيادة حجم الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو وتحركه من الرتبة 19 إلى الرتبة 15 الأولى على الترتيب العالمي. (غرفة الرياض، 2022).

تضرب الأمة الإسلامية على مر التاريخ أروع الأمثلة في العمل الخيري، وتطورت وتنوعت تطبيقات الوقف وصوره وأساليبه، محققة بذلك انعكاسات إيجابية على الصعيد الحضاري والاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الوقف من الركائز الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، من خلال توفير التمويل ودعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لفئات كثيرة من المجتمع. وظهرت أهمية الوقف جلياً لمساهمته الفعالة في الخطط التنموية ومساهمته في الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال مساندته لجهود الدولة في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي. وعلى الرغم من قدم نظام الوقف في الدول الإسلامية، إلا أن الحكومات أعطت اهتماماً كبيراً لتطوير أساليب وآليات حصر الوقف وتنميته في العصر الحالي لكونه وسيلة للتكافل الاجتماعي والإنساني وداعماً هاماً لمسار التنمية. ويعكس الوقف حجم التضامن بين أفراد المجتمع، ويوجد دور بارز للوقف في التنمية في حالة استغلاله الاستغلال الأمثل وابتكار آليات لرصد جهوده، فهل تساهم الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية مساهمةً فعالة؟ وللإجابة على هذا التساؤل تضمن البحث: التعريف بمقياس الناتج المحلي الإجمالي وأهميته الاقتصادية، ووسائل تمكين دور الأوقاف من زيادة الناتج المحلي

مشكلة البحث

- ما هو دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي وسائل تمكين دور الأوقاف من زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هي الآليات والمقاييس الاقتصادية والإحصائية لرصد جهود الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هي أهم التحديات والمشاكل التي تواجه الأوقاف بالمملكة؟

أهداف البحث

- يهدف البحث إلى التعرف على الدور الذي يساهم به الوقف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السعودية عن طريق ما يلي:
- الوقوف على تعريف الوقف من منظور اقتصادي وأنواع والوقف ومفهوم الاستثمار الوقفي وارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي.
- التعرف على الدراسات الاقتصادية السابقة التي ترتبط بموضوع البحث.
- التنبؤ بحجم إيرادات الأوقاف المطلوبة لتتوافق مع تحقيق رؤية المملكة 2030.
- التعرف على مدى مساهمة الأوقاف في مجالات استثمارية مختلفة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية.

إن الوقف ساهم بشكل كبير في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة واللذان تشكلان معاً أحد أكبر التحديات عالمياً، كما كان له دوراً واضحاً في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي، وتأمين الاحتياجات الكافية للفئات المحرومة في المجتمع بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر جوهر التنمية المستدامة (نوي و نجوى، 2017).، ونظراً لأهمية الوقف وما له من دور مؤثر في الماضي والحاضر على جميع نواحي الحياة وعلى وجه الخصوص النمو الاقتصادي، وتقليل ما يعترض المجتمع من معوقات تمويلية وما يساهم به في الجانب التنموي إلا أن دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا يزال أقل من المأمول تحقيقه باعتبار الوقف من أهم مكونات القطاع غير الربحي ولزيادة هذا الدور يتطلب ذلك ابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف بالاعتماد على البيانات الاقتصادية والإحصائية حيث تستهدف رؤية المملكة 2030 رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي التي تمثل أقل من (1%) حالياً لتصل إلى (5%) بحلول عام 2030. (غرفة الرياض، 2022).

ومن خلال هذا يمكن طرح الأسئلة التالية:

- التعرف على طرق تنمية الأوقاف واستثمارها وتطويرها.
- أهم الآليات والمقاييس الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية لرصد جهود الأوقاف في التنمية.
- الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية.
- عرض أهم النتائج والتوصيات.

أهمية البحث

يعكس الوقف حجم التضامن بين أفراد المجتمع ومدى مشاركة كل فرد فيه بأعمال الخير، إلا أن هناك دور واضح ومهم للأوقاف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتنوعة للوقف وابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف، يمكن أن يصبح قطاع تمويلي تتحكم به المؤسسة القائمة على تنفيذه بتوجيهها نحو مشاريع تنمية استثمارية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

منهجية البحث

ل للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث، واختبار الفرضيات التي تم تبنيها، تم استخدام عدة مناهج، فيما يتعلق بالجانب النظري تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي، المنهج التاريخي، وذلك من خلال الدراسات السابقة،

ووصف الظاهرة الوقفية والوقوف على أهم التعاريف المتعلقة بها من جهة ومن جهة أخرى بالاستثمار عامة والاستثمار الوقفي خاصة وعلاقتها بالتنمية المستدامة كما تم اللجوء إلى المنهج الاستنباطي في بعض الحالات من أجل استنتاج العلاقة بين الأوقاف ودورها في التنمية المستدامة، أما في الجانب العملي فتم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي الاستدلالي والاقتصادي، من خلال استخدام الطرق الرياضية والمقاييس الإحصائية الضرورية مثل المتوسطات والنسب المئوية وتحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، وطريقة المربعات الصغرى، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (1994:2022)، والتنبؤ من خلال السلاسل الزمنية ومعادلات الاتجاه العام.

كما تم تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى، كذلك تطبيق مجموعة من الاختبارات والمتمثلة في: توضيح نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) حيث لكل طريقة شروطها وخطوات تطبيقها والتي تهدف كلها إلى التحقق من وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي للتحقق من وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي والتحقق من هذه العلاقة من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM)،

لتحليل وتفسير ودراسة العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بدور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة المشكلات التي تعترض تنمية الأوقاف في السعودية ومقترحات لمواجهتها.

وذلك بالاعتماد على النموذج التالي بعد أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات والذي يوضح أن (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وهو المتغير التابع يمثل دالة في عدة متغيرات مستقلة وهي (الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، الأنشطة غير النفطية، والأنشطة النفطية).

$$GDP = f(\text{social services, non - oil activities, oil activities})$$

Estimation Equation:

$$\log GDP = C(1) + C(2)*\log NON_OIL + C(3)*\log OIL + C(4)*\log SOCIAL + U_t$$

GDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (المتغير التابع)

Social services = الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية.

Non-oil activities = الأنشطة غير النفطية.

Oil activities = الأنشطة النفطية.

U_t = الخطأ العشوائي.

- فرضيات البحث**
- ويفترض البحث أن هناك علاقة طردية موجبة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والتي تندرج الأوقاف من بينها كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.
 - توجد العديد من المشاكل التي تواجه أعمال الوقف الخيري لدعم قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - يعتبر الوقف من القطاعات التي تزداد مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
 - إن تفعيل الطرق المعاصرة لاستثمار أموال الوقف له دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الاقتصادي.
 - المؤسسات الوقفية تحتاج إلى المزيد من المقاييس الاقتصادية والإحصائية لمساعدة القائمين عليها في اتخاذ القرارات المناسبة لتوجيه الموارد.
- مصادر البيانات في البحث**
- تم الاعتماد على مراجع مختلفة تشمل الكتب والأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه

يساهم في زيادة القدرات اللازمة لتكوين ونمو القطاع الخيري الذي يعدّ أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي." (صالح، 2005، ص. 184-185). وتتعدد أنواع الوقف: حسب طبيعة الجهات المستفيدة الموقوف عليها وينقسم الوقف انطلاقاً من هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: الوقف الخيري: "هو الذي يخصص لجهات الخير والبر، وهي متنوعة ومتعددة تشمل مجالات البر عموماً، كالمجال العلمي أو الدعوي أو الإغاثي أو الاجتماعي أو الصحي وغيره، من بناء المساجد والمدارس والمستشفيات ومساعدة الفقراء وابن السبيل، وغيرها من وجوه البر، ما يحقق الخير لعامة المسلمين." (الصالح، 2001، ص. 53). الوقف الذري أو الأهلي: "يخصص لمنفعة الواقف وذريته وأهله أو لأشخاص معينين، وذريتهم دون النظر لوصف الثروة والصحة والفقير والمرضى وما في حكمها. الوقف المشترك: هو الذي تخصص فوائده للذرية وجهة خير معاً." (فتححي، 2002، ص. 10). وجاء في المغني: "إذا أوقف بيته على جهتين مختلفتين، كأن يوقفها على أولاده وعلى الفقراء: نصفين، أو ثلاثة، أو كيفما يشاء، فيجوز. سواء أعطيت أموال المستفيد لأولاده أو للفقراء أو لطرف آخر." (المقديسي، 1986، ص. 8). ويمكن تعريف الاستثمار الوقفي: "بأنه استثمار أموال الوقف عقارات أو منقولات، أو استثمار ريع استغلال الوقف." (أبو الهول، 2009، ص. 25). هذا ما

والدوريات العلمية والتقارير التي تصدر عن الوزارات والهيئات والمؤسسات التي لها علاقة بموضوع الأوقاف إضافة إلى مواقع الهيئات والمؤسسات وقواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت وخاصة الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء السعودية.

حدود البحث

- الحدود الموضوعية: الوقف والمؤسسات والجهات الوقفية في المملكة ودورها الاجتماعي والاقتصادي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الحدود المكانية: مدن ومناطق المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: التركيز على الفترة الزمنية (1994-2022م).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

التعرف على مفهوم الوقف من منظور اقتصادي وأنواعه ومفهوم الاستثمار الوقفي وارتباطه بالتنمية المستدامة:

مفهوم الوقف من منظور اقتصادي: "هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعياً أو فردياً." (القحف، 2000، ص. 66). "أي تحويل جزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة، تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المستفيدة، ممّا

وللوقف تأثير على الادخار الكلي والاستهلاك الكلي فكلما تنامي الوعي بأهمية القطاع الوقفي، كلما تم تخصيص جزء من مدخرات الافراد للأنشطة والمجالات الوقفية التي تساهم في تطوير الاستثمار الاجتماعي، فيزداد الادخار الاجتماعي التكافلي ويرفع الاستثمار الاجتماعي التكافلي و يحدث تأثيرات ايجابية في ارتباطها بتطور النشاط الاقتصادي. ويؤثر قطاع الوقف على الميزانية العامة للدولة فهو يساهم في التخفيض في الانفاق العام وهذا يساعد الدولة في ترشيد النفقات العامة عن طريق التمويل من خلال قطاع الوقف، إن زيادة موارد الوقف وتوزيع فوائدها ومنافعها على الجهات والعديد من الفئات المستحقة سينعكس إيجاباً على حركة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تصبح المؤسسات الوقفية آلية لتوزيع الثروة والدخل في الوطن.

ويرى العمر (2007) أن الوقف في الأساس هو فكرة تنموية، كما أنه يسعى لتنمية كافة مقدرات الأمة والمجتمع، لأنه في مضمونه وحقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية، سواء في تنمية الأصول الإنتاجية أو في توزيع عوائده على مستحقيه، وبالتالي لابد من الاهتمام بصيانتها لإلقاء الضوء على قدرته في توفير السلع والخدمات للعمل على تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية المخصصة لأعمال الخير والبر للمجتمع. فالوقف يحقق الخروج بالأموال من دورة الاكتناز (من ملك

خلص إليه ملتي قضايا الوقف، حيث أشار في القرارات والفتاوى المتعلقة باستثمار أموال الوقف إلى أن المقصود باستثمار أموال الوقف "هو تنمية أموال الوقف سواء كانت أصولاً أم ريعاً، من خلال استثمارات جائزة شرعاً." (الأمانة العامة للأوقاف، 2015، ص. 10).

وقد تناول العديد من الباحثين موضوع الارتباط بين الوقف والتنمية ومحاور العلاقة بينهما؛ فيرى صالح (2006) أن للقطاع الوقفي تأثير على المتغيرات الاقتصادية: حيث إن نمو القطاع الوقفي يكون حركة توازن ايجابية بين الطلب الكلي والعرض الكلي حيث ان المؤسسات الوقفية ومن خلال تطوير عائداتها ومدخيلها سوف تزيد القوى الشرائية وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة على الطلب الكلي للسلع والخدمات الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي وتأمين احتياجات الجهات المستفيدة بالسلع والخدمات. كما أن انتقال الدخل من الفئات الغنية الى الفئات المحتاجة والفقيرة في المجتمع بشكل من الاشكال في إطار مؤسسة الوقف، سيساهم في تخفيض الاستهلاك لدى الطبقات الغنية ويساعد بصورة كبيرة في زيادة القدرة الشرائية وبالتالي على الطلب الفعال للعاملين بقطاع الوقف والفئات عديمة الدخل او المحدودة وهذا ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على عرض السلع والخدمات وهذا سيزيد من عوائد وارباح المؤسسات الاقتصادية وبالتالي توسيع انتاجها.

العصر الحالي مع تزايد البطالة وانتشار الفقر، مما يدعو إلى إحياء دور الوقف من خلال الإسهامات الكبيرة والآثار الإيجابية في المجالات والقطاعات المختلفة، حيث ساهم في التطور العلمي وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والسكن والعلاج، إضافة إلى الأثر المالي الإيجابي على ميزانية الدولة. فيما هدف مصبح (2013) في دراسته إلى التعرف على دور الوقف الخيري النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة في مختلف المجالات، وتحديد المشكلات التي تعيق تطوير الوقف. وللوصول لهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المحتوى، وجمع البيانات الأولية عن طريق الاستبيان، بالإضافة إلى البيانات الثانوية. وخلصت الدراسة إلى انخفاض تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، وضعف الإعلان عن التوعية بأهمية تنمية الوقف بين المواطنين، فضلاً عن تزايد التعديات على أملاك الوقف مع مرور الوقت. وأوصت الدراسة بتحفيز المواطنين على تنمية الوقف في مختلف المجالات، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار أكثر في العقارات الوقفية، وتنمية الاستثمارات الوقفية، وتهيئة الناس من خلال وسائل الإعلام.

بينما هدف حسن (2014) في أطروحته إلى تحليل إمكانية تفعيل الأوقاف ومساهمتها في تمويل التعليم العالي ومجال البحث العلمي المصري. طبق فيها المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن،

الوقف) ليكون استثماراً ذا عائد اجتماعي مما يؤدي إلى تزايد حجم التراكمات الرأسالية والتوسع في الطاقة. كما أوضح السبهاني (2010) في دراسته عن دور الوقف في التنمية المستدامة والتي هدفت إلى توضيح دور الوقف لتحقيق التنمية المتواصلة، باعتبار الوقف يمثل مورداً مؤسسياً وتمويلياً يضمن ضوابط الاستثمار في الموارد البشرية ويضمن شروط العرض المطلوب لرفع المستوى المعيشي. وأوضحت الدراسة أن الوقف أسهم كثيراً في تمويل استثمار المورد البشري عن طريق تمويل كل من الجانب الصحي والتعليمي، كذلك يسهم الوقف في ضمان التكافل الاجتماعي، كما أسهم الوقف دعم المساجد والمرافق الدينية وأن الوقف الخيري أده اختيارية لتغيير وتعديل شكل الملكية لتخدم وتوفر الحاجات العامة. وأوصت الدراسة بتطوير الأسس التشريعية والتنظيمية الحاكمة للوقف الخيري، وتفعيل الوقف الخيري باعتباره يمثل مؤسسة للضمان والتكافل الاجتماعي.

بينما أوضح الأسرج (2010) في دراسة بعنوان دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث ركزت على دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن والسلامة الاقتصادية المتمثلة في اتخاذ التدابير التي تؤهل الشخص للحصول على حاجاته الضرورية من أكل وسكن وكساء وتأمين الحد الأدنى من المستوى المعيشي للفرد. وخلصت الدراسة إلى أن الوقف مهم وتزداد الحاجة إليه في

فإنه بلا شك سيتأثر إيجابياً بالأداء الواضح لمؤسسة الوقف الإسلامي، والتي تشكل دخولاً للفئات المستفيدة من ريع الوقف أو من خلال مشاريع تقييمها المؤسسات الوقفية الكبيرة من خلال توفير العديد من فرص العمل.

في حين ركز قحف (2018) في دراسته على الصيغ المبتكرة لاستثمار الوقف التنموي، حيث تناولت الدراسة نماذج الصكوك الوقفية كأحد الابتكارات التمويلية في مجال الوقف، وما يميزها عن الأسهم الوقفية، كما تهدف لاقتراح أنواع مختلفة من الصكوك ومناقشتها في ضوء كونها أسساً لتمويل مشاريع النفع العام، كما تشير الورقة البحثية إلى فرصة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للعب دور الوساطة في سبيل تمويل مشروعات النفع العام والأوقاف على الصعيد الوطني والدولي. وخلصت الدراسة إلى إيجاد الحلول والبدائل التي تلي احتياجات النشاط الاقتصادي وفق القواعد والمعايير والضوابط الشرعية، وتقديم منتجات وقفية مبتكرة واستحداث صيغ تمويلية واستثمارية جديدة تتضمن فكرة الصكوك، كما أكدت على ضرورة التركيز على الفكر الأخلاقي الإنساني في إصدار وترويج هذا النوع من صكوك التمويل الاجتماعي.

وهدفت دراسة نوي (2019) إلى توضيح الدور التضامني للوقف في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالوقوف على مشكلة الفقر والتنمية المستدامة

والمنهج الاستنتاجي. وتوصلت الأطروحة إلى أهم الاستنتاجات التي مفادها أن التطور في الأدوات المالية والمنظمات المؤسسية قد وفر أشكالاً متعددة من التمويل الوقفي للتعليم العالي والبحث العلمي. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الأوقاف في مصر يواجه العديد من العقبات في الجانبين القانوني والمؤسسي. وقدمت الدراسة توصيات لتفعيل نظام الأوقاف يشمل سياسات وقوانين في المجال المؤسسي والإداري والتشريعي. أما لطفي (2017) فكانت دراسته عن أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أوضحت أن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، ويؤثر الإنفاق الكلي على الدخل الوطني، ويلعب الوقف دوراً مهماً في التأثير على كليهما بمعنى التأثير على الدخل الوطني، ويتكون الإنفاق الاستهلاكي من شقين الأول مرتبط بالدخل في حين يشكل الجزء الثاني الاستهلاك المستقل ولا شك أن الوقف والزكاة تتكفلان بشكل كبير في تحقيق الاستهلاك المستقل عن الدخل، وهو ما قد يشبه حد الكفاية الذي تكفله الشريعة والدولة المسلمة لمواطنيها. فيظهر الدور الإيجابي لمؤسسة الوقف بأنواعه المختلفة عاماً كان أو خاصاً بفئة محددة وقف الواقف عليها وقفه حيث يرفع الطلب الاستهلاكي الفردي والكلي، وهذا يعني ارتفاعاً واضحاً لدالة الرفاهية الاجتماعية في المجتمع المسلم، وأما النوع الثاني من الاستهلاك المستحث أو المحفز

لابتكرات الوقف كنموذج ركزت لتوضيح دور الابتكار المالي في تفعيل وتطوير التمويل الإسلامي غير الهادف للربح، من خلال التعرض لأهم النماذج الحديثة في تفعيل الوقف إلى واقع عملي لتنميته وتطويره. وخلصت الدراسة إلى نماذج الابتكار المالي الحديثة وتجاربها الدولية مثل التأمين التكافلي الوقفي، الوساطة المصرفية الوقفية، والصناديق الوقفية، الصكوك الوقفية لعبت دوراً كبيراً في تفعيل الوقف في التمويل والاستثمار. هدفت دراسة رمضاني وآخرون (2021) إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها صيغة تمويلية مستحدثة في جذب الموارد المالية واستثمارها وتناولت تجارب بعض الدول في إصدار الصكوك الوقفية، حيث تم التوصل إلى أن الدول التي قامت بتبني العمل بالصكوك الوقفية استطاعت تحقيق نجاح كبير في إقامة مشاريعها الاستثمارية، وأن ماليزيا تعتبر نموذج ناجح في تحقيق التنمية المستدامة.

وركز يوسف (2021) على الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، نظراً لأن الوقف يعد أحد الروافد الهامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية يدعم قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الوصف التحليلي، وأوضحت

من المنظور الإسلامي والوضعي ومن ثم بيان إلى أي مدى يمكن لمؤسسات الأوقاف أن تساهم في تحقيق تنمية بشرية شاملة متكاملة أساسها التضامن والعدل الاجتماعي وذلك من خلال دراسة ميدانية لواقع الأوقاف في ولاية عنابة شرق الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن نظام الوقف في الولاية استطاع بالفعل المساهمة في تقليل الفقر وخلق فرص عمل جديدة ولكنه مازال يحتاج للكثير من الجهود لتفعيل دوره كمحرك للتنمية الشاملة. كما تبرز أهمية دراسة وفي وسعاد (2019) في تحليل دور الوقف الإسلامي كآلية محركة للاقتصاد الوطني للدول الإسلامية في حاضرها ومستقبلها ما يساعد على اقتراح أساليب جديدة تنظم قطاع الموارد الوقفية وتحسن صيغ استثمار أمواله من أجل تفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للدول خاصة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا يمكن استخلاص العلاقة التكاملية بين التمويل الوقفي والتنمية المستدامة، حيث يساعد الوقف الإسلامي في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية أما فيما يخص الدور الاقتصادي فيساهم في العملية الإنتاجية من خلال التخفيف من عجز ميزانية الدول وتوفير مصادر تمويلية من شأنها تنشط التجارة الداخلية.

أما بوشامة وآخرون (2019) تناولت دراستهم نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الهادفة للربح إلى واقع عملي

- نتائج الدراسة أن الوقف له آثار إيجابية مؤثرة وفعالة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وأن الوقف له دور هام وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وأن رؤية المملكة 2030 تستهدف استعادة دور الأوقاف الريادي في تشجيع التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة ببعض التوصيات ومنها: العمل على تطوير التشريعات الخاصة بتنظيم نشاط الأوقاف بالمملكة مما يساعد في تحديثها وتنميتها لتساهم في التنمية المتواصلة، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات عن أوقاف المملكة، ونشر التقارير والمؤشرات الاقتصادية والإحصائية الدورية عن الأوقاف بالمملكة، وتوفير هذه البيانات والتقارير للباحثين والمهتمين بهذا القطاع، والعمل على تأسيس الشركات المتخصصة في إدارة الأوقاف بطرق احترافية تمكن الأوقاف من القيام بدورها التنموي في كافة المجالات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بما يوافق رؤية المملكة 2030.
- أهم الاستنتاجات والخلاصة من الإطار النظري والدراسات السابقة:
 - أوضحت الدراسات السابقة أن للوقف دور فعال وأهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن للوقف دور كبير في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومنها الحد من ظاهرة الفقر وخفض معدل البطالة والتكافل الاجتماعي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات.
- تناولت بعض الدراسات دور إيرادات الأوقاف في التخفيف من عجز ميزانية وتوفير مصادر تمويلية من شأنها تنشيط التجارة الداخلية.
- ركزت بعض الدراسات على دور الوقف في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اهتمت بعض الدراسات بالدور التنموي للصكوك الوقفية والصيغ المبتكرة لاستثمار موارد الوقف المتنوعة.
- اتفقت الدراسات على وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تعوق الاستخدام الأمثل لموارد الأوقاف.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على استخدام طرق وأساليب نوعية ومنها المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي والمنهج التاريخي.
- وفيما يتعلق بالبحث الحالي فإنه يختلف عن الدراسات السابقة بما يلي:
 - يركز هذا البحث على الأساليب والمناهج والطرق الإحصائية الكمية واستخدام بعض المقاييس الاقتصادية ونماذج التنبؤ القياسية في توضيح دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي

التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية:

الجدول رقم (1) يوضح التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول بنسبة 37.06% تليها منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة بلغت 22.84% ثم في الترتيب الثالث التنمية والإسكان بنسبة 18.36% ثم في الترتيب الرابع منظمات دعم العمل الخيري بنسبة 6.37%، ثم في الترتيب الخامس الصحة بنسبة 6.37%، يليها في الترتيب السادس الجمعيات والروابط المهنية والعلمية بنسبة 2.95%، بينما جاءت منشآت التعليم والأبحاث والبيئة في الترتيب الأخير.

الإجمالي الحقيقي بالمملكة العربية السعودية وعلاقتها بزيادة مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. حيث تناول البحث العديد من الإحصاءات عن القطاع غير الربحي والتوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح وتصنيف الأوقاف حسب المناطق بالمملكة وأنواعها من خلال تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية وكذلك الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية مما يقدم رؤية شاملة تساعد المسؤولين في التخطيط واتخاذ القرارات.

3- تحليل وتبويب بيانات البحث:

جدول (1) التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية

النسبة	تصنيف المنشآت غير الربحية
37.06%	الخدمات الاجتماعية
22.84%	منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني
18.36%	التنمية والإسكان
6.37%	منظمات دعم العمل الخيري
5.45%	الصحة
2.95%	الجمعيات والروابط المهنية والعلمية
2.69%	الثقافة والترفيه
1.76%	التأييد والمؤازرة
1.55%	التعليم والأبحاث
0.98%	البيئة
100%	الجملة

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية:

الجدول رقم (2) يوضح إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية وكذلك التوزيع النسبي لهم على هذه المنشآت حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول

جدول (2) يوضح إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية

النسبة	الإجمالي	الجملة		غير سعودي		سعودي		تصنيف المنشآت غير الربحية
		أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
41.5%	29,987	12,861	17,126	1,021	3,582	11,840	13,544	خدمات اجتماعية
22.9%	16,538	6,472	10,066	1062	3,799	5,410	6,267	منظمات دعوة وإرشاد وتعليم ديني
16.4%	11,847	3,675	8,172	697	2,835	2,978	5,337	التنمية والإسكان
7.0%	5,052	1,879	3,173	299	955	1,580	2,218	منظمات دعم العمل الخيري
4.6%	3,311	1,380	1,931	174	534	1206	1397	صحة
2.2%	1,571	628	943	48	184	580	759	جمعيات وروابط مهنية وعلمية
1.8%	1,300	476	824	29	108	447	716	الثقافة والترفيه
1.6%	1,135	393	742	55	233	338	509	التعليم والأبحاث
1.3%	968	375	593	16	56	359	537	التأييد والمؤازرة
0.7%	538	198	340	20	123	178	217	بيئة
100.0%	72,247	28,337	43,910	3,421	12,409	24,916	31,501	جملة

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالملكة العربية السعودية.

النشآت غير الهادفة للربح حسب تصنيف النفقات والإيرادات وصافي الأرباح (3) يوضح الجدول رقم (3) النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالآلاف ريال) حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول من حيث (النفقات، والإيرادات، وصافي الأرباح) وكانت القيم بالآلاف ريال تليها في الترتيب الثاني منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني ثم في الترتيب الثالث منظمات دعم العمل الخيري ثم التنمية والإسكان في الترتيب الرابع.

جدول (3) النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالألف ريال)

صافي الأرباح	الإيرادات	النفقات	تصنيف المنشآت غير الربحية
245,067	3,155,099	2,910,032	خدمات اجتماعية
143,797	2,239,515	2,095,718	منظمات دعوة وإرشاد وتعليم ديني
73,641	1,067,571	993,930	منظمات دعم العمل الخيري
36,968	810,350	773,382	التنمية والإسكان
21,211	362,184	340,973	الصحة
6,122	114,508	108,386	ثقافة وترفيه
6,613	114,212	107,599	جمعيات وروابط مهنية وعلمية
4,129	89,705	85,576	التعليم والأبحاث
3,835	68,274	64,439	التأييد والمؤازرة
1,845	36,307	34,462	البيئة
543,228	8,057,725	7,514,497	جميع المنشآت

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت
غير الهادفة للربح:

الأول من حيث المستفيدين بنسبة 33.49% تليها
منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة
مستفيدين بلغت 26.34% ثم في الترتيب الثالث
منظمات دعم العمل الخيري وكانت نسبة المستفيدين
فيها 23.33%

يوضح الجدول رقم (4) التوزيع النسبي
للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الربحية
حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب

جدول (4) التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح

النسبة	تصنيف المنشآت غير الربحية
33.49%	الخدمات الاجتماعية
26.34%	منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني
23.33%	منظمات دعم العمل الخيري
7.94%	التنمية والإسكان
3.51%	الصحة
2.38%	التعليم والأبحاث
2.31%	الجمعيات والروابط المهنية والعلمية
0.66%	الثقافة والترفيه
0.03%	البيئة
0.01%	التأييد والمؤازرة
100%	الجملة

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

جدول (5) التوزيع النسبي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح

التحديات الرئيسية	النسبة
تحديات في التدفقات المالية	30.16%
تحديات في التعامل مع البنوك	16.52%
تحديات في توظيف أيدي عاملة ماهرة	19.33%
صعوبة الحصول على متطوعين	17.02%
إجراءات الرقابة من الجهات الحكومية	13.37%
نصوص الأنظمة واللوائح التشريعية	3.59%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

وتمثل 25% من جملة الأعيان بالمملكة بينما عدد أعيان الأوقاف غير المسجلة تساوي 24659 وتمثل النسبة الأكبر 75% من جملة الأعيان بالمملكة وهذا يعطي مؤشر على ضرورة الاهتمام بتسجيل أعيان الأوقاف من خلال نشر الوعي وإيجاد الآليات المناسبة وتسهيل إجراءات التسجيل وهذا من شأنه توفير قاعدة بيانات واضحة ودقيقة مما يساعد متخذي القرارات في رسم الخطط والبرامج والتشريعات التي تساهم في تنمية قطاع الأوقاف بالمملكة العربية السعودية باعتباره من أهم القطاعات غير الربحية وبما يتماشى مع تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م.

التوزيع النسبي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح:

يوضح الجدول رقم (5) أن أهم التحديات التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح تأتي تحديات التدفقات المالية في الترتيب الأول بنسبة 30.16% تليها التحديات في توظيف أيدي عاملة ماهرة بنسبة 19.33% ثم تأتي صعوبة الحصول على متطوعين بنسبة 17.02%.

تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية:

- عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة:

يوضح الجدول رقم (6) أن عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة والمسجلة تساوي 8570

جدول (6) عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة

موقف التسجيل	العدد	النسبة %
مسجلة	8570	25
غير مسجلة	24659	75
المجموع	33229	100

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

51.8% من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت
نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية تليها
منطقة جازان بنسبة 18.4%.

- توزيع وتصنيف عدد الأوقاف التي تقع تحت
نظارة الهيئة حسب المنطقة والنوع في المملكة
العربية السعودية

يلاحظ من الشكل رقم (1) والجدول رقم
(7)، أن منطقة عسير تمثل النسبة الأكبر حوالي

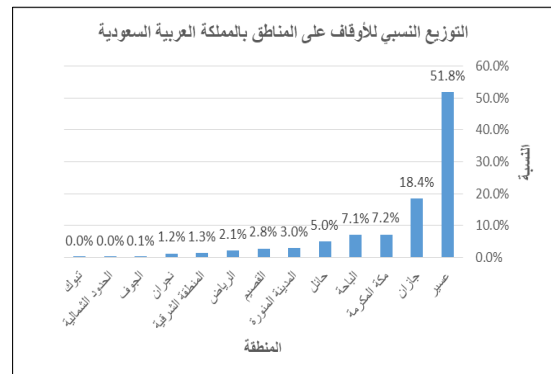
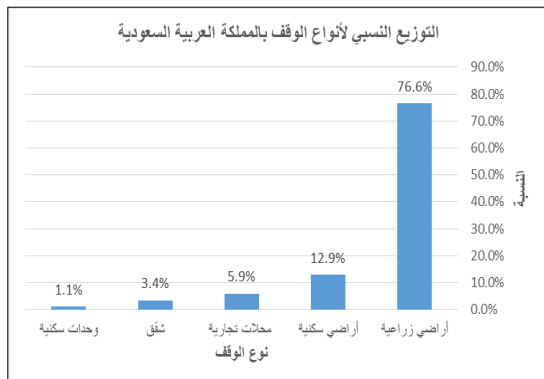
جدول (7) توزيع وتصنيف عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة الهيئة حسب المنطقة والنوع في المملكة العربية السعودية

النسبة	الإجمالي	وحدات سكنية	شقق	محلات تجارية	أراضي سكنية	أراضي زراعية	
51.8%	15283	9	50	68	74	15082	عسير
18.4%	5438	1	0	124	1155	4158	جازان
7.2%	2122	73	410	691	161	787	مكة المكرمة
7.1%	2093	17	0	26	24	2026	الباحة
5.0%	1463	3	12	16	1432	0	حائل
3.0%	876	80	251	422	54	69	المدينة المنورة
2.8%	819	30	6	74	635	74	القصيم
2.1%	634	93	176	174	86	105	الرياض
1.3%	394	11	11	73	35	264	المنطقة الشرقية
1.2%	357	5	96	69	139	48	نجران
0.1%	22	2	0	12	8	0	الجوف
0.0%	4	4	0	0	0	0	الحدود الشمالية
0.0%	2	2	0	0	0	0	تبوك
100.0%	29507	330	1012	1749	3803	22613	الإجمالي
	100.0%	1.1%	3.4%	5.9%	12.9%	76.6%	النسبة

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف (2018).

شكل (2) التوزيع النسبي لأنواع الوقف بالمملكة العربية
السعودية

شكل (1) التوزيع النسبي للأوقاف على المناطق بالمملكة
العربية السعودية



الوحدات السكنية في الترتيب الخامس بنسبة 1.1% من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

- الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام

يلاحظ من الجدول (8) أن الوقف المشترك يمثل النسبة الأكبر بين أنواع الأوقاف في الرياض والمدينة والدمام بنسبة 43.3% يليه الوقف الخيري بنسبة 34.6% ثم الوقف الذري بنسبة 22.1% وربما يعبر هذا التوزيع عن أنواع الأوقاف في المملكة بشكل عام وتقارب النسب يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتنمية واستثمار جميع أنواع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

كما يوضح الشكل رقم (2) أن معظم الأوقاف في المملكة متمثلة في أراضي زراعية بنسبة 76.6% وهذا يعطي مؤشر على أهمية الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الاستثمارات والمشروعات الزراعية مما يدعم خطط وبرامج التنمية الزراعية المستدامة وتوفير العديد من فرص العمل للعاملين في الأراضي الزراعية والمساهمة في زيادة الناتج الزراعي مما يساعد على رفع مستوى الأمن الغذائي بالمملكة، في حين أن الأراضي السكنية جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية بنسبة 12.9%، ثم تأتي المحلات التجارية في الترتيب الثالث بنسبة 5.9% والشقق في الترتيب الرابع بنسبة 3.4%، بينما كانت

جدول (8) الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام

نوع الوقف	الرياض	المدينة المنورة	الدمام	المجموع	النسبة%
مشترك	138	52	14	204	43.3%
خيري	137	17	9	163	34.6%
ذري	73	31	0	104	22.1%
المجموع	348	100	23	471	100%

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

54.9% بينما تأتي منفعة العين والريع في الترتيب الثاني بنسبة 41.8% وهذا يدعم ضرورة استثمار الوقف بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة ثم كانت أقل النسب جاءت لمنفعة عين الوقف 3.4%.

- طرق الانتفاع من العين الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام

يلاحظ من الجدول (9) أن ريع الوقف يمثل النسبة الأكبر من طرق الانتفاع من العين الوقفية في مناطق الرياض والمدينة والشرقية بنسبة

جدول (9) طرق الانتفاع من العين الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام

نوع الانتفاع	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة%
منفعة عين الوقف	10	3	3	16	3.4%
ريع الوقف	202	42	16	260	54.9%

النسبة%	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	
41.8%	198	7	55	136	منفعة العين والربيع
100%	474	26	100	348	المجموع

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **عوائد الأوقاف العامة وفقاً للمدن (بالمليون ريال سعودي)**
- يلاحظ من الجدول (10) أن إجمالي عائدات الأوقاف العامة في مكة والمدينة وجدة تمثل النسبة الأكبر حوالي 72.4% من إجمالي عائدات الأوقاف
- جدول (10) عوائد الأوقاف العامة وفقاً للمدن (بالمليون ريال)**

الإجمالي	أسهم الشركات	مدن أخرى	الطائف	جدة	المدينة	مكة	المدينة
325	27	40	19	64	84	92	العوائد
%100	8.4	12.2	5.8	18.4	25.8	28.2	النسبة من العائدات الكلية

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام.**
- يلاحظ من الجدول (11) ارتفاع نسبة الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام.

جدول (11) عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام.

النسبة%	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	
76.6%	361	22	91	248	نعم
23.4%	110	1	9	100	لا
100%	471	23	100	348	المجموع

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- 4- **النموذج القياسي ونتائج التقدير:**
- اعتمد البحث على الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء السعودية في الحصول على السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للفترة من (1994-2022م)
- الخصائص الإحصائية ومصادر البيانات لمتغيرات البحث:

ومن ثم أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات وتمثل
متغيرات النموذج القياسي فيما يلي:

$$\log GDP = C(1) + C(2)*\log NON_OIL + C(3)*\log OIL + C(4)*\log SOCIAL + U_t$$

GDP = (المتغير التابع) وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالمليون ريال سعودي.

$Social\ services$ = (متغير مستقل) يتمثل في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والتي تمثل نسبة كبيرة من القطاع الخدمي والتي يندرج ضمنها قطاع الأوقاف والمنشآت غير الربحية.

$Non-oil\ activities$ = (متغير مستقل) وهو الأنشطة غير النفطية التي تشمل (أنشطة الزراعة والأسماك والأنشطة الصناعية المدرجة ضمنها التعدين وصناعة المحاجر، الصناعات التحويلية، إمدادات الكهرباء والمياه، الإنشاءات).

$Oil\ activities$ = (متغير مستقل) الأنشطة النفطية التي تشمل أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة التكرير.

U_t = الخطأ العشوائي.

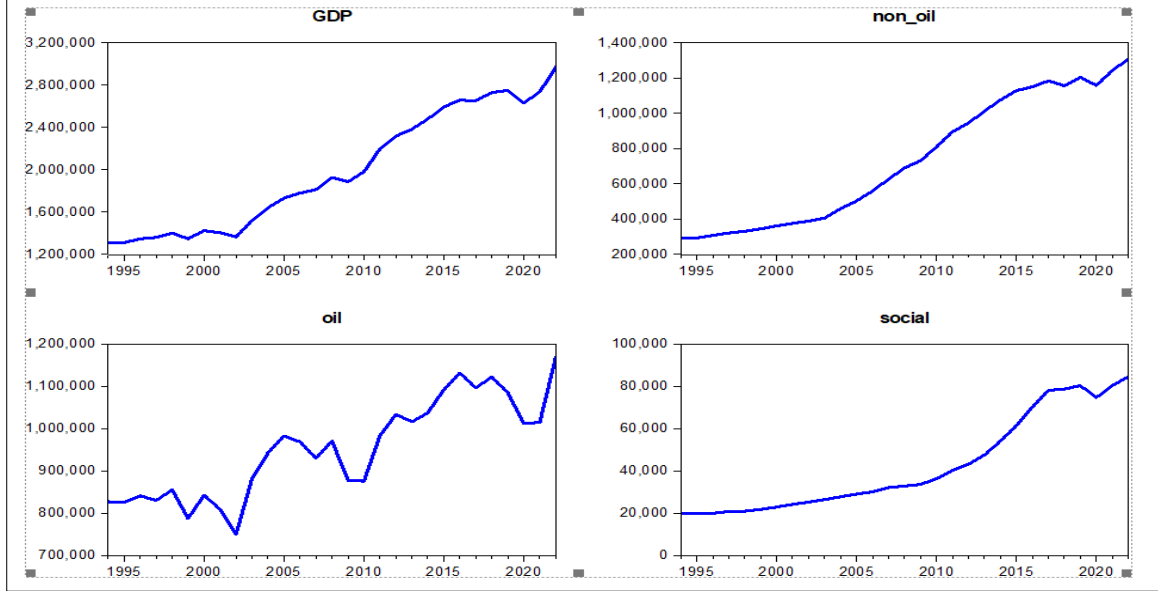
أعلى القيم لنفس المتغيرات على الترتيب هي (2974802، 1309810، 1170657، 84615)، في حين بلغت أدنى قيم للمتغيرات (1307485، 290780، 750181، 19785) مليون ريال سعودي على الترتيب كما أن قيم اختبار (Jarque-Bera) لجميع المتغيرات تدل على أنها تتبع توزيع احتمالي.

الجدول التالي رقم (12) يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج، حيث بلغت قيم متوسطات المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الأنشطة غير النفطية، والأنشطة النفطية، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية) نحو (1987797، 733230.2، 951577.6، 42670.24) مليون ريال سعودي بالأسعار الحقيقية، بينما كانت جدول (12) يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج.

الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية SOCIAL	الأنشطة النفطية OIL	الأنشطة غير النفطية NON_OIL	الناتج المحلي الإجمالي GDP	
42670.24	951577.6	733230.2	1987797.	الوسط الحسابي
84615.00	1170657.	1309810.	2974802.	القيمة العليا
19785.00	750181.0	290780.0	1307485.	القيمة الدنيا
22850.28	116682.6	363576.9	564767.5	الانحراف المعياري
3.857609	1.568773	3.176994	2.891088	اختبار Jarque-Bera

ويوضح الشكل البياني رقم (3) أن جميع المتغيرات تأخذ اتجاه عام متزايد، ويلاحظ أن منحني الأنشطة النفطية بالرغم من وجود تقلبات دورية فيه إلا أن الاتجاه العام للمنحنى يتزايد.

شكل (3) يوضح التحليل البياني لمتغيرات الدراسة والنمط الانحادي لها



والتغير التابع حيث أن جميع المعلمات للمتغيرات
معنوية عند مستوى معنوية (1%).

اختبار معنوية معلمات النموذج باستخدام الانحدار
الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى

يتضح من النتائج با لجدول رقم (13)
وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرات المستقلة

جدول (13) معنوية معلمات النموذج بالانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (Method: Least Squares):

F	R2	مستوى الدلالة للمتغيرات	T	المعامل للمتغيرات	الرمز للمتغير	المتغير
مستوى الدلالة للمنموذج	معامل التحديد للمنموذج		قيمة (ت) المحسوبة			
0.01	0.997	0.01	4.616	1.111	C	القاطع الثابت للنموذج
			17.002	0.310	LOG (NON_OIL)	لوغاريتم الأنشطة غير النفطية
			9.482	0.463	LOG (OIL)	لوغاريتم الأنشطة النفطية
			6.746	0.132	LOG (SOCIAL)	لوغاريتم الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية

ومن الجدول السابق رقم (13) يمكن استنتاج وكتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد التي توضح العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والمتغيرات المستقلة بعد أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات كما يلي:

$$\text{Substituted Coefficients:}$$

$$\text{LOGGDP} = 1.111 + 0.310 * \text{LOGNON_OIL} + 0.4623 * \text{LOGOIL} +$$

ثم تم إجراء تحليل الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الثاني من جدول (14) وذلك بعد استبعاد تأثير الأنشطة النفطية) من النموذج ويتضح من الجدول أنه توجد علاقة ارتباط قوي بين المتغيرين وهي علاقة طردية موجبة بمعامل ارتباط يساوي 0.834 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

ثم تم إجراء تحليل الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الثالث من جدول (14) وذلك بعد استبعاد تأثير كل من (الأنشطة النفطية، الأنشطة غير النفطية) من النموذج ويتضح من الجدول أنه توجد علاقة ارتباط متوسط بين المتغيرين وهي علاقة طردية موجبة بمعامل ارتباط يساوي 0.716 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

جدول (14) يوضح نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي والأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (1994:2022).

نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي والأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (1994:2022).

يتضح من جدول (14) نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي والأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (1994:2022). وذلك بالاعتماد على النموذج القياسي لمتغيرات البحث.

حيث تم أولاً إجراء تحليل الارتباط الثنائي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الأول من جدول (14) أنه توجد علاقة ارتباط قوي بين المتغيرين بعلاقة طردية بمعامل ارتباط يساوي 0.962 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

Part 1		Correlations (الارتباط الثنائي)		الجزء الأول
		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	Pearson Correlation (ارتباط بيرسون)	1	.962**	
	Sig. (2-tailed) (المعنوية)		.000	
	N (درجات الحرية)	29	29	
الخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية	Pearson Correlation (ارتباط بيرسون)	.962**	1	
	Sig. (2-tailed) (المعنوية)	.000		
	N (درجات الحرية)	29	29	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Part 2		Correlations (الارتباط الجزئي مع استبعاد تأثير الأنشطة النفطية من النموذج)		الجزء الثاني
Control Variables			الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
الأنشطة النفطية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	Correlation (الارتباط)	1.000	.834
		Significance (2-tailed) (المعنوية)	.	.000
		df (درجات الحرية)	0	26
	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	Correlation (الارتباط)	.834	1.000
		Significance (2-tailed) (المعنوية)	.000	.
		df (درجات الحرية)	26	0
Part 3		Correlations (الارتباط الجزئي مع استبعاد تأثير الأنشطة النفطية من النموذج)		الجزء الثالث
Control Variables			الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
الأنشطة النفطية & الأنشطة غير النفطية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	Correlation (الارتباط)	1.000	.716
		Significance (2-tailed) (المعنوية)	.	.000
		df (درجات الحرية)	0	25
	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	Correlation (الارتباط)	.716	1.000
		Significance (2-tailed) (المعنوية)	.000	.
		df (درجات الحرية)	25	0

السعودية بالأسعار (الحقيقية) بالمليون ريال سعودي خلال الفترة (1994-2022)، وكما يضح من المعادلة في جدول رقم (15) أن قيمتها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً يقدر بحوالي 64804.1 مليون ريال سنوياً تمثل حوالي 3.3٪ من المتوسط السنوي خلال نفس الفترة. بدلالة معنوية عند 0.01. ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 95٪ من التغير إنما يرجع إلى العوامل التي يعكسها متغير الزمن.

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاقتصادية الرئيسية بالأسعار الحقيقية أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

من نتائج تحليل الانحدار البسيط لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (1994:2022) بالجدول (15) يمكن تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية

جدول (15) معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال سعودي) للفترة (1994-2022):

مستوى الدلالة	R ² معامل التحديد	معدل التغير بالنسبة للمتوسط	معامل الارتباط	المعادلة	البيان
0.01	0.95	3.3%	0.97	ص [^] هـ = 64804.1 + 1080539.4 س هـ - (23.8) *****	معادلة الاتجاه العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية

المصدر: من التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1). ***** معنوية عند (0.01)، الأرقام بين الأقواس أسفل التقديرات هي قيمة (ت) المحسوبة. حيث ص[^]هـ = القيمة التقديرية للمتغير المناظر في السنة هـ، س هـ = متغير الزمن في السنة هـ، هـ = (1، 2، 3، 4، ...).

جدول (16) أصول وإيرادات قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية (القيمة بالمليار ريال سعودي).

الإيرادات للأوقاف بالمليار ريال سعودي (بعائد استثمار 3.28%)	الأصول (بالمليار ريال سعودي)	العدد بالآلاف	
2.7	81.8		أوقاف المؤسسات الأهلية
0.6	17.0		أوقاف الجمعيات الأهلية
1.4	43.6		شركات الأوقاف الخيرية
0.9	26.2		الأوقاف الجامعية
0.5	14.0		أوقاف الهيئة العامة للأوقاف
0.4	12.4		الأوقاف العائلية
1.3	40.0		أخرى
7.7	235.0	113.5	الإجمالي
7.4	226.7	83.0	الأوقاف المتوائمة مع أهداف رؤية 2030 (باستثناء العائلية)
6.1	185.3	47.7	الأوقاف المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة (باستثناء الدينية والعائلية)

المصدر: الأمم المتحدة. دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المملكة العربية السعودية.

خلال معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهخدمة في التنبؤ، وأيضاً بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول (16) والتي توضح أن إجمالي الإيرادات للأوقاف بالمليار ريال سعودي (بعائد استثمار 3.28%) تساوي حوالي 7.7 مليار ريال سعودي، وأيضاً بالاعتماد على هدف رؤية المملكة 2030 والمتمثل في زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من 0.3%

بالاعتماد على معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال) للفترة (1994-2022) والموجودة بالجدول (15) يمكن استخدامها في التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من (2021:2030) ويوضح الشكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بالأسعار الحقيقية (بالمليون ريال سعودي) من

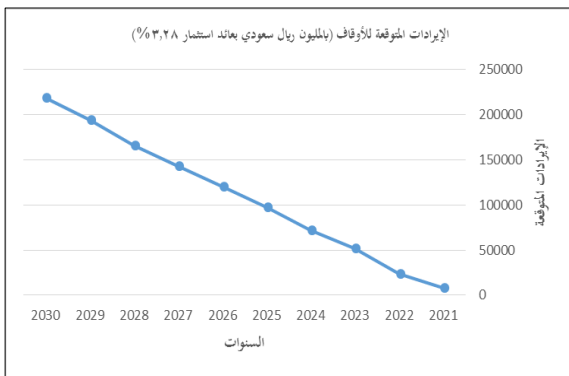
رؤية المملكة 2030 والمتمثل في زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من 0.3% ليصل إلى 5% عام 2030. حيث يتضح من جدول (17) و شكل (4) تطور الإيرادات المتوقعة (بالمليون ريال سعودي بعائد استثمار 3.28%) أن قيمة الإيرادات المتوقعة للأوقاف والمطلوب تحقيقها عام 2030 بلغت حوالي 219131 مليون ريال سعودي.

ليصل إلى 5% عام 2030، وذلك على اعتبار أن الأوقاف تمثل أهم القطاعات غير الربحية بالمملكة، حيث تم طرح نسبة الزيادة المتحققة وتساوي (0.3%) من النسبة المطلوب تحقيقها وتساوي (5%) فكانت النتيجة هي (4.7%) تم تقسيمها على السنوات للفترة من (2021:2030) ومن ثم تم حساب الإيرادات المتوقعة للأوقاف (بالمليون ريال سعودي) والتي تمثل الحد الأدنى لتحقيق هدف

جدول (17) التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقيمة الإيرادات المتوقعة للأوقاف في المملكة (القيمة بالمليون ريال سعودي).

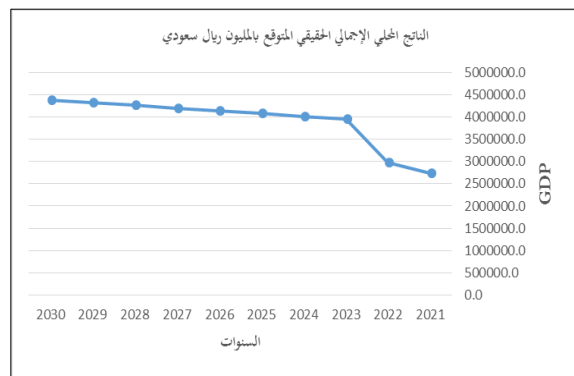
السنة	الثابت بالمعادلة	معامل التغير بالمعادلة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع	الإيرادات المتوقعة للأوقاف (بالمليون ريال سعودي بعائد استثمار 3.28%)	معدل الزيادة المتوقع
2021	1080539.4	64804.1	2735597.0	7700	0.3%
2022	1080539.4	64804.1	2974802.0	23798	0.8%
2023	1080539.4	64804.1	3952828.6	51387	1.3%
2024	1080539.4	64804.1	4014227.0	72256	1.8%
2025	1080539.4	64804.1	4075625.4	97815	2.4%
2026	1080539.4	64804.1	4137023.8	119974	2.9%
2027	1080539.4	64804.1	4198422.2	142746	3.4%
2028	1080539.4	64804.1	4259820.6	166133	3.9%
2029	1080539.4	64804.1	4321219.0	194455	4.5%
2030	1080539.4	64804.1	4382617.4	219131	5.0%

شكل (5) تطور الإيرادات المتوقعة (بالمليون ريال سعودي بعائد استثمار 3.28%)



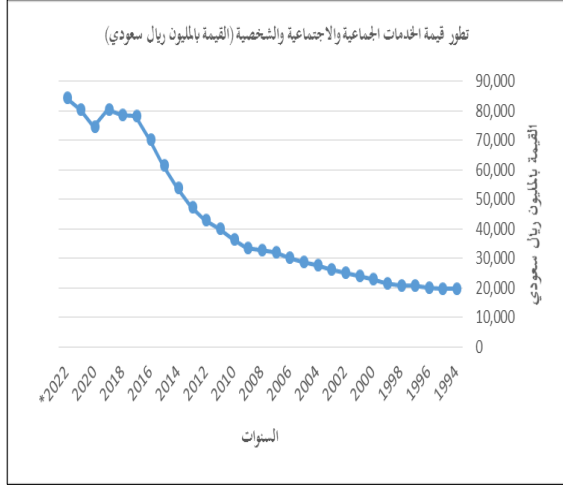
المصدر: من بيانات جدول (17).

شكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بالأسعار الحقيقية (بالمليون ريال سعودي)



المصدر: من بيانات جدول (17).

شكل (6) تطور قيمة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):



المصدر: من بيانات جدول (14).

تطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (14) والشكل رقم (6) إلى أن الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية، والبيانات بالمليون ريال خلال الفترة (2010-2021) أخذت اتجاه عام متزايد، حيث بلغ حدها الأدنى حوالي (19,785) مليون ريال عام 1994، وبلغ حدها الأقصى – حوالي (84,615) مليون ريال عام 2022، كما بلغ متوسط هذه الفترة حوالي (42,670) مليون ريال سعودي.

في جدول رقم (18) أن قيمتها أخذت اتجاهًا عامًا متزايداً ومعنويًا إحصائياً يقدر بحوالي 2523.1 مليون ريال سنوياً تمثل حوالي 5.9% من المتوسط السنوي خلال نفس الفترة بدلالة معنوية عند 0.01. ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 88% من التغير إنما يرجع إلى العوامل التي يعكسها متغير الزمن.

جدول (18) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالسعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال سعودي) للفترة (1994-2022):

البيان	المعادلة	معامل الارتباط	معدل التغير بالنسبة للمتوسط	R ² معامل التحديد	مستوى الدلالة
معادلة الاتجاه العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية	$ص^{\wedge} = 2523.1 + 7347.5 س$ س هـ (14,3) **** **	0.94	5.9%	0.88	0.01

المصدر: حسب التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1). **** * معنوية عند (0.01)، الأرقام بين الأقواس أسفل التقديرات هي قيمه (ت) المحسوبة. حيث $ص^{\wedge}$ = القيمة التقديرية للمتغير المناظر في السنة هـ، س هـ = متغير الزمن في السنة هـ، هـ = (1، 2، 3، 4، ...، ن).

(F-statistic) التي تساوي 203.4 بمستوى معنوية (%1).

وقبل اعتماد هذا النموذج في تقدير الأثار قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ينبغي التأكد من جودة هذا النموذج، وذلك من خلال اختبارات فحص النموذج التالية:

(1) اختبارات الحدود (Bounds Test)

يتضح من بيانات جدول (19) ومن قيمة (Bounds Test) والتي بلغت (4.35) ومقارنتها بقيم الحدود العليا والدنيا للاختبار $I(0)$ ، وقيم $I(1)$ حيث كانت أكبر من جميع قيم الحدود العليا والدنيا عند النسب (10%، 5%، 2.5%) مما يثبت وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرات مما يؤكد جودة النموذج في التقدير.

• نموذج (ARDL) للتكامل المشترك أو المتزامن بين المتغيرات:

بعد إجراء اختبارات استقراره السلاسل من خلال اختبار (Phillips-Perron) والتأكد من توافقها مع نموذج (ARDL) وذلك لاختبار فترات الإبطاء المثلى وبالتالي تحديد معادلة النموذج الأمثل (Model Selection Criteria).

حيث يتضح أن النموذج الأمثل الذي تم اختياره هو (ARDL (4, 4, 4, 4) وتعتبر الأرقام بين الأقواس أن المتغير التابع (GDP) له أربع فترات إبطاء، وكذلك المتغيرات المستقلة لكل منها أربع فترات إبطاء، وتدل قيمة معيار (Durbin-Watson) (stat) على أن جميع متغيرات النموذج تتبع توزيع احتمالي، كما تتضح معنوية النموذج من خلال قيمة

جدول (19) يوضح نتائج اختبار (Bounds Test):

Test Statistic	القيمة	مستوى المعنوية	I(0) الحد الأدنى	I(1) الحد الأعلى
F-statistic	4.338739	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

(2) اختبارات تشخيص البواقي:

• (Correlogram of Residuals Squared): يتضح من جدول رقم (20) أن البواقي داخل مجالات أو

حدود الثقة يعني أن النموذج جيد.

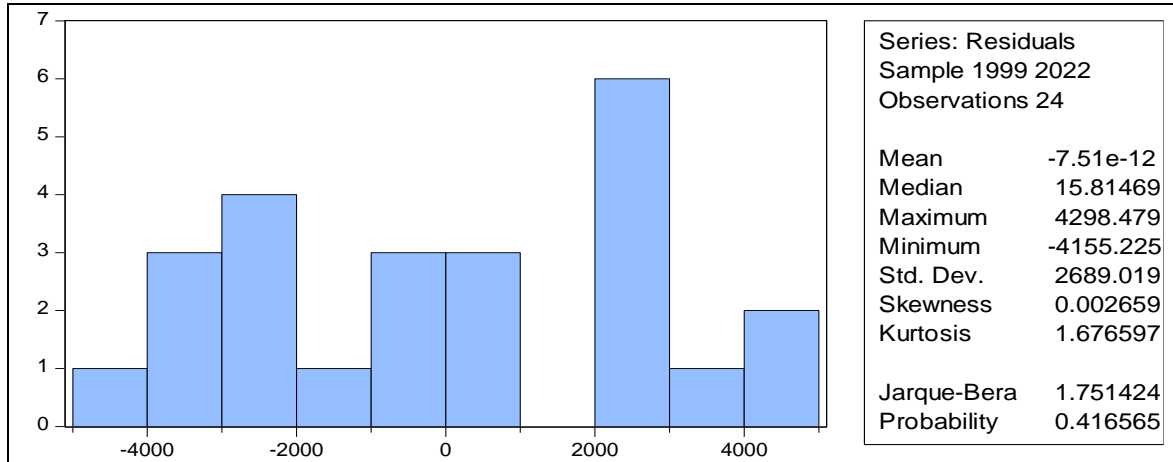
جدول (20) يوضح نتائج اختبار (Correlogram of Residuals Squared):

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.412	0.412	4.5952	0.032
		2 0.192	0.027	5.6390	0.060
		3 -0.058	-0.176	5.7387	0.125
		4 -0.208	-0.163	7.0879	0.131
		5 -0.300	-0.162	10.045	0.074
		6 -0.172	0.044	11.077	0.086
		7 0.224	0.404	12.919	0.074
		8 0.076	-0.248	13.145	0.107
		9 0.078	-0.124	13.400	0.145
		10 0.119	0.179	14.031	0.172
		11 -0.042	-0.111	14.116	0.227
		12 -0.135	0.011	15.058	0.238

• (Histogram-Normality Test): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتضح من بيانات الشكل (7) ومن خلال قيمة مقياس (Jarque-Bera) أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن مستوى المعنوية يساوي 0.417 وهو أكبر من مستوى (0.05).

شكل بياني (7) يوضح نتائج اختبار (Histogram-Normality Test):



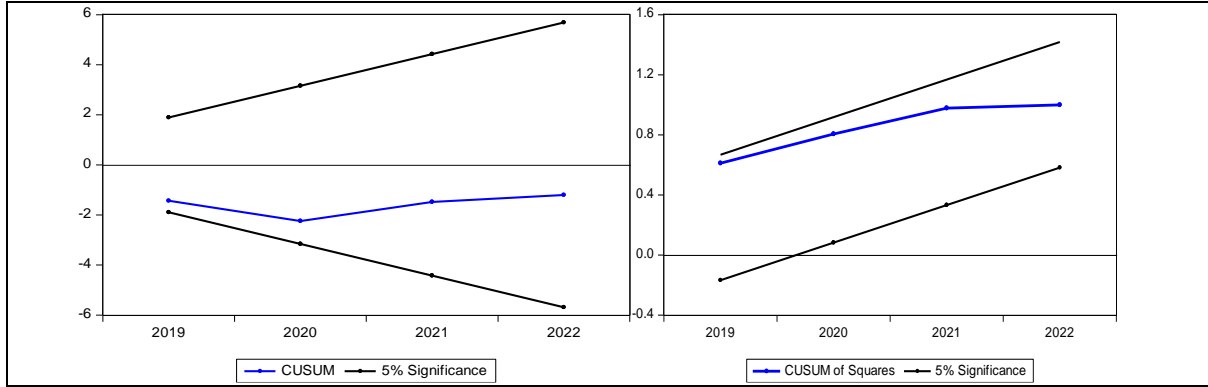
جدول (21) نتائج اختبارات فحص النموذج

م	اسم الاختبار	القيمة الاحتمالية Prob. F-statistic
1	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.238
2	اختبار اختلاف التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.132
3	اختبار التوزيع الطبيعي Jaqure-bera (Histogram-Normality Test)	0.416
4	اختبار رامس ي لتحديد الخطأ Ramsey RESET Test	0.807

المقدرة في الأجل الطويل، تم إجراء اختبار (CUSUM Of Squares & CUSUM Test) يتضح من الشكل البياني (8) أن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5% لكلا الاختبارين. وهذا يدل على وجود توافق بين معلمات النموذج طويلة الأجل ومعلمات النموذج قصيرة الأجل.

بناء على نتائج جدول (21) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 0.05% ويدل ذلك على أن النموذج خال من المشكلتين القياسيتين: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختلاف تباين الأخطاء. ونلاحظ أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. وفيما يلي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج للتعرف على مدى استقرار المعلمات

شكل (8) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM Test & CUSUM Of Squares Test)



نتائج النموذج تبين أن معامل تصحيح الخطأ له إشارة سالبة ومعنوي عند (1%) حيث يبين تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل ونسبة معامل التصحيح تعبر عن مدي سرعة التعديل أو التصحيح للأخطاء في الأجل القصير نحو العودة للتوازن في الأجل الطويل حيث يستغرق تصحيح الأخطاء أقل من سنة حوالي 6 أشهر باتجاه قيمتها التوازنية أي أن عملية التعديل تتم بصورة سريعة، وذلك يوضح أن النموذج ذات قدرة جيدة عند التنبؤ.

نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)

بعد التأكد من تكامل المتغيرات بالنموذج وأن البواقي ساكنة والنموذج خال من المشكلتين القياسيتين: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختلاف تباين الأخطاء حيث أنها تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يأتي استخدام نموذج تصحيح الخطأ من أجل اختبار التوازن في المدى الطويل وتقرير ديناميكية المدى القصير. والذي يسمح بتمثيل العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل ومن

جدول (22) المتغيرات ومعلمات النموذج قصير الأجل

المتغيرات	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	قيمة (T)	المعنوية
D(DGDP(-1))	2.834403	0.486393	5.827397	0.0043
D(DGDP(-2))	0.435480	0.203941	2.135322	0.0996
D(DGDP(-3))	1.505257	0.309719	4.860076	0.0083
D(DNON_OIL)	0.106701	0.177213	0.602105	0.5796
D(DNON_OIL(-1))	-5.592467	0.892373	-6.266959	0.0033
D(DNON_OIL(-2))	-2.476926	0.455157	-5.441912	0.0055
D(DNON_OIL(-3))	-1.346626	0.298677	-4.508644	0.0108
D(DOIL)	1.154596	0.029639	38.95568	0.0000
D(DOIL(-1))	-3.291498	0.548735	-5.998339	0.0039
D(DOIL(-2))	-0.523344	0.218673	-2.393272	0.0749
D(DOIL(-3))	-1.567962	0.320408	-4.893638	0.0081
D(DSOCIAL)	-10.34345	0.970243	-10.66068	0.0004
D(DSOCIAL(-1))	19.22724	3.009783	6.388249	0.0031
D(DSOCIAL(-2))	-1.757834	1.722247	-1.020663	0.3651
D(DSOCIAL(-3))	-28.95332	3.675911	-7.876501	0.0014
CointEq(-1)*	-2.035155	0.308970	-6.586910	0.0028

- يوضح الجدول (22) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل القصير حيث يلاحظ ما يلي:
- وجود علاقة طردية موجبة عند المستوى بين متغير الأنشطة النفطية والنتاج المحلي الإجمالي بينما كانت العلاقة عكسية بينهما عند فترات الإبطاء (1، 2، 3) بدلالة معنوية عند 1%.
 - وجود علاقة طردية موجبة عند المستوى بين متغير الأنشطة النفطية والنتاج المحلي الإجمالي بينما كانت العلاقة عكسية بينهما عند فترات الإبطاء (1، 3) بدلالة معنوية عند 1%.
 - وجود علاقة عكسية بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والنتاج المحلي الإجمالي بينما كانت العلاقة عكسية بينهما عند المستوى وفترة الإبطاء الثالثة بدلالة معنوية عند 1%.

جدول (23) المتغيرات ومعلمات النموذج طويل الأجل

المتغيرات	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	قيمة (T)	المعنوية
DNON_OIL	1.201742	0.100622	11.94312	0.0003
DOIL	1.428912	0.118247	12.08411	0.0003
DSOCIAL	-5.454073	2.231629	-2.443987	0.0709
C	14824.11	3502.179	4.232824	0.0133

وفيما يلي يمكن توضيح المعادلة طويلة الأجل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

$$EC = DGDP - (1.2017 * DNON_OIL + 1.4289 * DOIL - 5.4541 * DSOCIAL + 14824.1087)$$

المشاكل، مثل خفض معدلات البطالة، وتطوير التعليم، والصناعة، ودعم الزراعة، والإسكان، وتوفير الخدمات الصحية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وساهم بشكل فعال في التكافل الاجتماعي من خلال زيادة وانتشار الصيغ الاستثمارية الحديثة للأوقاف، والتي تتوافق مع شروط وضوابط الشريعة.

حيث يتضح من المعادلة السابقة والجدول (23) وجود علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة وهي (الأنشطة النفطية، وغير النفطية) والمتغير التابع وهو (النتاج المحلي الإجمالي) بدلالة معنوية عند 1%، بينما لم تثبت معنوية متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية.

• مناقشة لأهم نتائج البحث:

أوضح البحث اتفاق العديد من الدراسات على أن للوقف الإسلامي أهمية كبيرة ودور بارز في تطور الأمة وتعاقب المنافع بين الأجيال، حيث ساهم الوقف في مواجهة وتقليص الكثير من

كما أوضح البحث تنوع مجالات الاستثمار لأموال الوقف مما يتيح اختيار الأفضل والأنسب منها، وفتح الأبواب أمام المؤسسة الوقفية لاختيار ما تراه صالحاً وفقاً للأوقاف والأوضاع والظروف،

الوقفية سواء أكانت أصولاً أم ريعاً بصيغ استثمارية جائزة شرعاً، وبالأسايب الاستثمارية المعاصرة، والتي تتفق مع طبيعة الوقف. حيث تبن وجود علاقة طردية موجبة في الأجل القصير عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي. أيضاً اتضح وجود علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة وهي (الأنشطة النفطية، وغير النفطية) والمتغير التابع وهو (الناتج المحلي الإجمالي) بدلالة معنوية عند 1% أي أن بينهم تكامل مشترك أو متزامن، وهذا يعني وجود دور فعال للأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

وبالرغم من أن الاستثمار في الوقف يعمل على تقليص التكاليف العامة التي تتحملها الدولة في إقامة مشاريع لإنتاج السلع والخدمات وبالتالي يزيد الاستثمار الكلي ويزيد الادخار الكلي. إلا أنه هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية وتمثل أهم المشاكل والمعوقات فيما يلي:

- معوقات ومشاكل التعامل مع العقارات متناهية الصغر.
- تحديات بسبب انخفاض التدفقات المالية.
- عدم وجود قائمة متكاملة بالأوقاف المحصورة في المملكة وذلك لمعرفة تفاصيل هذه الأوقاف.

مثل الاستثمار العقاري، إقامة المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدمية، المساهمة في رأس المال، حسابات الاستثمار، الأوراق المالية، المؤسسات المالية الإسلامية، والأنشطة الزراعية. كما أن استثمار الوقف يحافظ على أصل رأس المال، ويزيد حجمه مستقبلاً. وأوضحت النتائج أن العلاقة بين الوقف والاستثمار علاقة قوية فالوقف هو عملية تكوين رأس مال ومشروع استثماري في الوقت نفسه. فمثلاً يدخل استثمار الوقف في عدة مجالات من بينها المجال الزراعي؛ ويقصد به استثمار العين الموقوفة وهي الأراضي الزراعية عن طريق عدة صيغ أهمها المزارعة والمساقاة حيث تعد من الصيغ الاستثمارية والتمويلية المعاصرة لممتلكات الوقف وبذلك تعد الأوقاف من أهم الأدوات التنموية التي تساعد في تحقيق الأمن الاقتصادي وتحقيق أعلى عائد اقتصادي إذا أُحسن تنظيمها.

كما اتضح أن لاستثمار الوقف آثار اقتصادية إيجابية كثيرة منها: أنه يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات؛ مما يؤدي إلى عدم حبسها في أيدي محدودة. كما أنه يساهم في توفير القروض للزراعة، مما يساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاعات الأخرى. حيث توجد علاقة ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بعلاقة طردية بمعامل ارتباط يساوي 0.96 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01 وهذا يتطلب استثمار الأموال

- لا يوجد بيانات خاصة بحصر شروط الواقفين ونظام يساعد على إدارتها.
- عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات كافية للأوقاف التي تتولى الهيئة النظارة عليها، مما يعيق العمل التطويري لقطاع الأوقاف.
- عدم وجود معلومات تتعلق بأعيان الأوقاف، من معلومات كافية تتعلق بنوع وطبيعة وموقع الأوقاف، واستثمارات الأوقاف وشروط الواقفين، وغيرها.
- قلة الوعي الاجتماعي بأهمية تنظيم الأوقاف وضرورة إدراجها تحت مظلة رسمية.
- **توصيات البحث:**
 - العمل على استحداث تطبيق يسهل من خلاله تسجيل الأوقاف في المملكة ليكون بمثابة مصدر رئيسي لتوفير الإحصاءات والبيانات التي تساهم في تطوير وتحسين الدراسات العلمية التي تعمل على الاستغلال الأمثل والاستثمار الجيد لموارد الوقف المتنوعة.
 - تطوير صيغ استثمارية لتوجيه أموال الوقف نحو الاستثمار في مختلف المجالات.
 - إعادة هيكلة مؤسسات الوقف وتطويرها بالموظفين الفنيين والخبراء المؤهلين في مختلف الاختصاصات لتساهم في عملية الاستثمار والتنمية لأموال الوقف.
- تشجيع الباحثين في الجامعات والمهتمين بشؤون الأوقاف على دراسة الطرق المعاصرة في تسيير استثمار الوقف، وكيفية الاستفادة منها في الواقع المعاصر.
- الاهتمام بدعم الدراسات الميدانية والاقتصادية التطبيقية والقياسية لتوفير البيانات والإحصاءات التي تساهم في تحديد الفرص الاستثمارية والبدائل التي تحقق أعلى العوائد وتساهم بفاعلية في التنمية المستدامة.
- إصدار تسهيلات وحوافز مجزية لتشجيع الناس على مد يد العون للأوقاف الخيرية، ومن ذلك الإعفاء الضريبي لجميع ممتلكات الوقف الخيري، ورأسها وأرباحها الرأسمالية. وأن تتمتع أملاك الأوقاف بالحصانة والحماية التي تتمتع بها أملاك الدولة.
- إصدار تشريعات حديثة تضمن الاستثمار في الوقف، واستقلالته المالية، وتطوير إدارته وتأهيل كوادره، تحت مظلة حوكمة الوقف.
- ضرورة إحياء مؤسسة الوقف لما لها من أهمية اقتصادية، وتفعيل وسائل الإعلام، والاستفادة من الدعاة في تبصير الناس بأهمية الأوقاف ودورها في النهوض بهذه الأمة.

- المراجع:
- أبو الهول، محي الدين. (2009م). الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، المؤتمر العالمي عن قوانين الأوقاف وإدارتها- وقائع وتطلعات، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الشريعة، ماليزيا.
- الأسرج، حسين. (2010م). دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي.
- الأمانة العامة للأوقاف. (2015م). قرارات وتوصيات مننديات قضايا الوقف الفقهية، ط1 الكويت.
- الأمم المتحدة. (2015م). دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المملكة العربية السعودية.
- بوشامة، مصطفى وبركات، سمير. (2019م). نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الربحية إلى واقع عملي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12(1)، 87-100.
- تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.
- حسن، مي. (2014م). الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- رمضاني، مروة، وآخرون. (2021م). دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: تجارب دولية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، 5(1)، 131-149.
- السبهاني، عبد الجابر. (2010م). دور الوقف في التنمية المستدامة، مجلة الشريعة والقانون، 44(4)، 19-79.
- الصالح، محمد. (2001م). الوقف الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع.
- صالح صالحي. (2005م). الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 7(7)، 185-184.
- صالح، صالح. (2006م). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دراسة للمفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- العمري، فواد. (2007م). استثمار الأموال الموقوفة، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.
- غرفة الرياض. (2022م). أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية. مركز البحوث والمعلومات.
- فتحي، عطية. (2002م). أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر. الأمة للأوقاف الكويت.

- القحف، منذر. (2000م). الوقف الإسلامي - تطوره، إدارته، تنميته. سوريا، دار الفكر.
- قحف، منذر. (2018م). صيغ مبتكرة لاستثمار الوقف التنموي. بحث مقدم لمؤتمر استثمار الوقف التنموي، عمان، الأردن.
- لطفي، بشر. (2017م). أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- مجدي، نرمين. (2021م). مفاهيم أساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد الدولي، سلسلة كتيبات تعريفية.
- مصباح، معتز. (2013م). دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة.
- المقدسي، ابن قدامة. (1986م). تأسيس وإدارة المؤسسات الوقفية، المغني، مصر، مكتبة القاهرة.
- نوي، حياة. (2019م). الوقف الإسلامي ودوره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة ولاية عنابة-الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(1)، 93-108.
- نوي، حياة، ونجوى بونعيجة. (2017م). الدور التكافلي للوقف الإسلامي في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة ولاية عنابة، الجزائر. في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، 1-17.
- ويفي، خيرة، وسعاد نهيجة. (2019م). دور التمويل الوقفي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة في الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. مجلة الندوة للدراسات القانونية، (29)، 22-49.
- يوسف، متولي. (2021م). الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030. مجلة الإدارة والاقتصاد، (128)، 119-145.
- مواقع الإنترنت:**
- الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية
<https://www.awqaf.gov.sa/ar>
- الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية
<https://stats.gov.sa/>